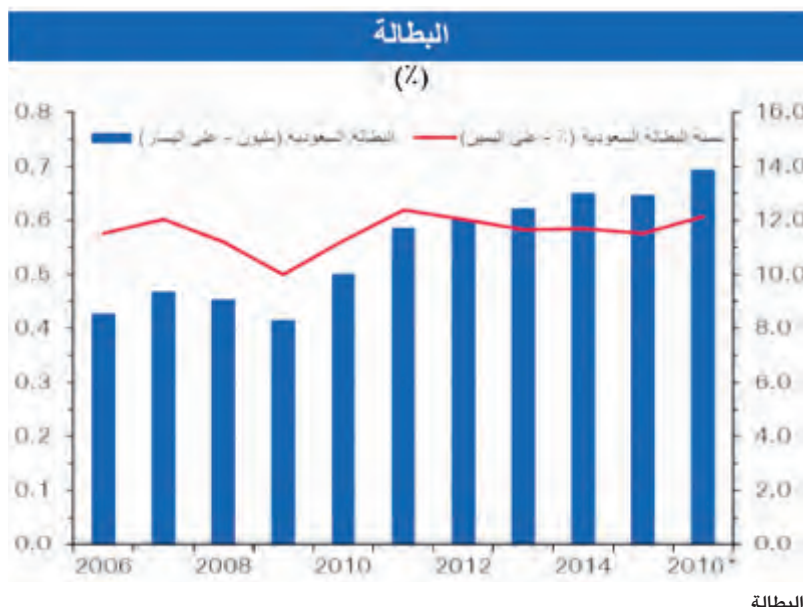
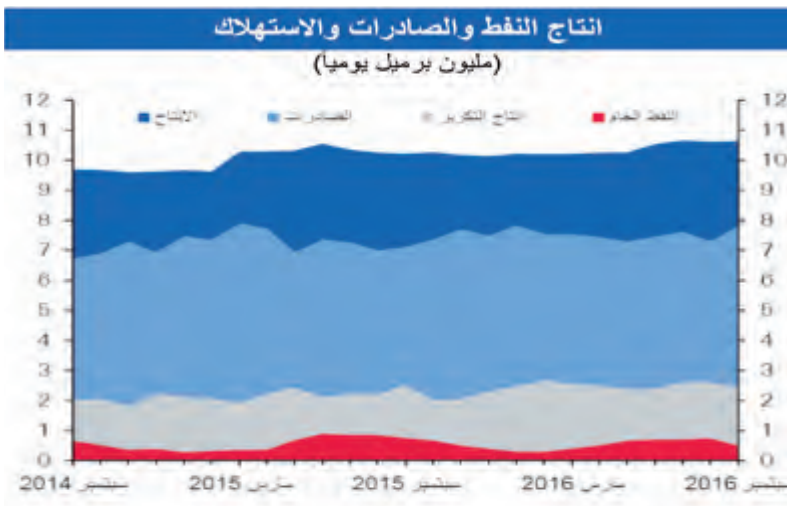


مؤشرات بتحسن مستوى السيولة إثر سداد الحكومة لبعض المستحقات وذلك بعد بيع السندات السيادية

«الوطني»: نمو الاقتصاد السعودي يتباطأ مع بدء تطبيق سياسة التعزيز المالي



البطالة



إنتاج النفط والصادرات والاستهلاك



الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

♦ **تباطؤ النمو في 2016 إلى 1.2 بالمئة في ظل زيادة التشفير المالي من قبل السلطات**

♦ **ارتفاع التضخم إلى 3.6 بالمئة بعد رفع تعرفه الوقود والطاقة لتعادل لاحقا**

♦ **تراجع العجز المالي إلى 12.1 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2016**

♦ **السلطات تستعين بأدوات الدين بدلا من الاحتياطات الحكومية لتمويل العجز المالي**



التضخم في أسعار المستهلك



الميزان المالي



صافي إجمالي الأصول

على توقعات ومخاوف الأسواق بشأن المخاطر. إذ تراجع الفارق بين السعر الحالي والأجل للريال أمام الدولار إلى ما يقارب 300 نقطة بحلول منتصف شهر ديسمبر مسجلا أعلى مستوى بواقع 975 نقطة منذ عشرين عاما في مطلع السنة وذلك إثر وجود بعض التساؤلات سيما وأن النفط الذي يسعر بالدولار يعتبر المحرك الأول لاقتصاد المملكة. إذ شكل النفط خلال العشر سنوات الماضية باستثناء العام 2015 ما يقارب 90 بالمئة من إيرادات الصادرات والإيرادات المالية. وتراجعت مبادلات مخاطر عدم السداد على الرغم من أنها لا تزال مرتفعة وذلك خلال الأشهر الماضية تماشيا مع تحسن التوقعات والأوضاع. كما من المحتمل أن تتحسن الثقة إثر وجود توقعات بارتفاع أسعار النفط في العام 2017 وما سيعقب قرار منظمة أوبك بخفض الإنتاج.

من العوامل التي من ضمنها عودة الحكومة لسداد مبالغ مستحقة لشركات خاصة. إذ قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بتخفيف الضوابط على السيولة من خلال تعديل القوانين المتعلقة بمعدلات إعادة الشراء وتقليل حجم إصدارات الخزينة و20 مليار ريال (5.3 مليار دولار) في ودائع الشركات الحكومية. كما من الممكن أن تتحسن السيولة والأوضاع المالية المالية بفعل برنامج إصدار السندات السيادية بقيمة قياسية تبلغ 17.5 مليارات دولار في أكتوبر. إذ من المقترض أن يساهم نشاط إصدار السندات في دعم القطاع الخاص وتقليل الضغوطات على البنوك المحلية لتمويل العجز وأسفاح مجال نشاط الائتمان للشركات الخاصة. إذ تعتبر هذه الخطوات أساسية جدا لتحقيق اقتصاد غير نفطي جيد ونشط. وقد ارتفعت بالفعل السندات الحكومية كنسبة من إجمالي مطالب البنوك إلى أعلى مستوى منذ ما بعد الأزمة المالية عند 10.6 بالمئة في أكتوبر من 3.3 بالمئة في العام 2013 وذلك تماشيا مع ارتفاع كبير في السندات الحكومية لدى البنوك إلى 46.9 مليار دولار في العام 2016. انعكس التحسن للموس في القطاع المصرفي

دولار في أكتوبر الذي لا يزال يعتبر مستوى جيدا يغطي أكثر من ثلاثين شهرا من واردات السلع والخدمات. وشهد العام 2015 بيع ما يقارب 98 مليار ريال (26 مليار دولار) من السندات الحكومية لمؤسسات مالية محلية ما ساهم في تغطية ربع العجز المسجل. وفي العام 2016 فعت السلطات نشاط الإصدار المحلي إضافة إلى إصدار قياسي للسندات العالمية بقيمة 17.5 مليار دولار وتجميع قروض مشتركة تساوي 10 مليار دولار من بنوك أجنبية. وتوقع أن يحافظ نشاط الإصدار على وتيرته خلال العامين القادمين وزيادة الدين الحكومي بنحو ما لا يقل عن 80 مليار دولار.

نمو الودائع

لا يزال أثر الضغوطات التي خلفها تراجع أسعار النفط واضحا على القطاع المصرفي ومؤشرات السيولة كالودائع والائتمان. إلا أن القطاع قد بدأ بالتعافي بعد أن سجلت السعودية نشاطا قياسيا في إصدار السندات العالمية في أكتوبر من العام 2016. إذ استعاد نمو الودائع قوته في أكتوبر لأول مرة خلال العام 2016 مسجلا ارتفاعا بواقع 0.5 بالمئة على أساس سنوي إثر تحسن طفيف في ودائع القطاع الخاص (3.4 بالمئة على أساس سنوي) بعد قيام السلطات بالسداد للشركات الخاصة والذي سيستمر خلال الأشهر القادمة بمبالغ مستحقة بنحو 26.7 مليار دولار. بينما لا تزال الودائع الحكومية في المقابل متدنية بنحو 8.5- بالمئة على أساس سنوي وليس من المحتمل أن تسجل أي ارتفاع ملحوظ في ظل تدني أسعار النفط. وانعكس تسارع نمو الودائع على نمو عرض النقد. فقد سجل عرض النقد بمفهومه الواسع (ن3) ارتفاعا في أكتوبر لأول مرة منذ يناير 2016.

وظل أيضا نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص متدنيا مسجلا أقل وتيرة نمو له منذ العام 2011 وذلك خلال شهر أكتوبر بواقع 6.2 بالمئة على أساس سنوي فقط. بينما تسارع نمو الائتمان الممنوح للقطاع الحكومي بشكل ملحوظ في العام 2016 مرتفعا إلى 31.4 بالمئة على أساس سنوي في أكتوبر ومسجل أعلى وتيرة نمو له منذ أكثر من ثلاث سنوات التي قد تستمر تماشيا مع استمرار الحكومة بالاقتراض من البنوك. وعلى الرغم من أن إجمالي نمو الودائع كان يبطأ من نمو الائتمان إلا أن مؤثر السيولة قد بدأت تتحسن قليلا. إذ تراجعت نسبة القروض إلى الودائع في القطاع المصرفي خلال أكتوبر الماضي إلى 89.1 بالمئة كما تراجع سعر فائدة الائتر بنحو لفترة ثلاثة أشهر بنحو 33 نقطة أساس ليصل إلى ما يقارب 2.05 بالمئة في منتصف شهر ديسمبر وذلك من أعلى مستوياته في أكتوبر البالغة 2.38. كما ارتفعت أيضا الودائع لدى مؤسسة النقد العربي السعودي إلى ما يقارب 53 مليار دولار وذلك بواقع 24 بالمئة على أساس سنوي وفق بيانات أخيرة. وجاء التحسن في السيولة نتيجة العديد

تحقيق هدف الموازنة للعام 2020 وفق برنامج التحول الوطني وذلك بالنظر إلى التحسن الذي شهدهته الحكومة من حيث تنفيذ خططها المالية الإصلاحية الطموحة. وقد بدأت السلطات بخفض الدعم على البنزين والخدمات. إذ تلجم خطة التحول الحكومي لتقليل الدعم بواقع 200 مليار ريال أو ما يعادل 8.3 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي على مدى خمس سنوات. كما قامت السلطات أيضا بتثبيت رواتب وامتيازات موظفي القطاع الحكومي بهدف تخفيض فائزته الرواتب بنحو 5 بالمئة إلى 456 مليار ريال بحلول العام 2020. وقامت أخيرا بتقليل عدد المشاريع غير الضرورية بنسبة تقدر عند 12 بالمئة في العام 2015 والعام 2016.

وبينما تبدو خطة التحول الوطني طموحة جدا من جانب الإيرادات غير النفطية التي تنوي زيادتها إلى ثلاثة أضعاف مستوياياتها حتى تصل إلى 530 مليار ريال (141 مليار دولار أو 17.3 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي) بحلول العام 2020 إلا أن السلطات قد بدأت فعليا باتخاذ خطوات من أجل تنويع مصادر الإيرادات غير النفطية. مثل رفع الرسوم على الخدمات العامة ورسوم الهجرة ومخالفات المرور وفرض الضرائب على السجائر والمشروبات الغازية والأراضي غير المستخدمة التي تسمى بالأراضي البيضاء بالإضافة إلى فرض ضريبة القيمة المضافة التي ستدخل حيز التنفيذ في العام 2018 بنسبة 5 بالمئة. وتقدر الزيادة في خزينة السعودية من ضريبة القيمة المضافة عند ما يقارب 10 مليارات دولار والذي قد يساوي تقريبا 16 بالمئة من الإيرادات غير النفطية المقررة في العام 2018 و1.4 بالمئة من نسبة الناتج المحلي الإجمالي المقرر لذلك العام. وتضم رؤية السعودية للعام 2030 عددا من الأهداف الاستراتيجية مثل خصخصة بعض كيانات الدولة التي من ضمنها 5 بالمئة من شركة أرامكو النفطية بنسبة وإعادة هيكلة صندوق الاستثمارات العام وجعله الصندوق السيادي للدولة الذي سيضم ما لا يقل عن 1.8 تريليون دولار من الأصول بحلول العام 2030.

الدين الحكومي

مع استمرار التوقعات بتسجيل السعودية عجز مالي على مدى السنوات القادمة فمن المتوقع أن يرتفع الدين الحكومي بصورة ملحوظة من أقل مستوى سجله في العام 2014 البالغ 1.6 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 23 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2018. إلا أنه لا يزال يعتبر متدنيا وفق المعايير العالمية. ومع تسارع نشاط إصدار السندات المحلية والعالمية حتى منتصف إلى أواخر العام 2016 تراجع عبء تمويل الدين عن الاحتياطات الأجنبية والاحتياطات لدى مؤسسة النقد العربي السعودي. وقد تباطأت وتيرة تراجع في الاحتياطات بصورة ملحوظة منذ يونيو 2016 لتصل إلى متوسط 7.8 مليارات دولار شهريا من متوسط 10.9 مليار دولار شهريا في النصف الأول من العام 2016. واستقر صافي الأصول الأجنبية عند 572 مليار

خلال العام 2016 تماشيا مع رفع المملكة إنتاجها إلى مستوى قياسي بلغ 10.5 مليون برميل يوميا في 2016 بالإضافة إلى إنتاجها للغاز الطبيعي مع انطلاق محطة واسط. ومنذ أن بدأت أسعار النفط بالتراجع في العام 2014 سعت السلطات لزيادة حصتها السوقية وسارت نحو تقديم المنتجات النفطية من خلال زيادة سعته في تكرير النفط. حيث أن إطلاق مصفاة «سانتورب» و«ياسرف» قد ساهم في إضافة 0.8 مليون برميل يوميا من السعة الانتاجية للمنتجات المكررة. ومن المتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 2.5 بالمئة في العام 2016 ليعد أعلى لاحقا ويصل إلى 0.5 بالمئة في العام 2017 ومن ثم إلى 0.4 بالمئة في العام 2018 تماشيا مع تراجع الإنتاج وفق اتفاقية أوبك لخفض الإنتاج. وبينما من المتوقع أن يتقلص إنتاج السعودية وفق تلك الاتفاقية إلا أننا لا نرى أن التراجع للعام سيصل فعلا إلا النسبة المحددة في الاتفاقية إلى 4.5 بالمئة.

النشاط الاقتصادي

بدأ معدل التضخم بالتباطؤ في العام 2016 مسجلا تراجعا للشهر السابع على التوالي في أكتوبر ليصل إلى 2.6 بالمئة على أساس سنوي. وقد ترك كون المواد الغذائية الأثر الأكبر على مؤشر غلاء المعيشة. وقد اعتدل معدل التضخم على الرغم من تسجله تسارعا ملحوظا في بداية العام 2016 فور رفع السلطات أسعار البنزين والخدمات. ومع تلاشي أثر ارتفاع الأسعار خلال العام على معدل التضخم فقد جاءت الزيادات في التضخم من عوامل أخرى كترجيع أسعار الواردات لا سيما المواد الغذائية والملايس (المتعلقة بقوة الدولار الأمريكي والريال في العام 2016) بالإضافة إلى اعتدال التضخم في أسعار السكن وترجع نمو عرض النقد لمعظم العام. ومن المتوقع أن يستمر التضخم على تلك الوتيرة دخولها في العام 2017 ليتراجع إلى 2.5 بالمئة ويعاود ارتفاعه لاحقا في العام 2018 إلى 4.3 بالمئة تماشيا مع تسارع نمو الاقتصاد. وسيواجه التضخم أيضا تسارع أسعار الضغوطات خلال العام 2018 مع ارتفاع أسعار الخدمات والبنزين وارتفاع الضرائب (وضريبة القيمة المضافة).

الإصلاحات المالية

من المتوقع أن يتراجع العجز المالي ميزانية السعودية بعد أن اتسع في العام 2015 إلى 15- بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي ليصل في العام 2016 إلى 12.1- بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي وبصورة أكبر خلال فترة التوقعات تماشيا مع ترشيد الحكومة للاتفاق كخفف الدعم. وجمعا فإن تحسن التوقعات بشأن أسعار النفط عن متوسطها للعام 2016 التي قد ترفع بواقع 33 بالمئة في العام 2018 ليصل متوسطها إلى 60 دولار للبرميل سينعكس في تحسن التوقعات المالية المستقبلية. ومن الواضح أن السلطات ستتمكن من

قال البنك الوطني في تقريره الصادر أمس الثلاثاء مضي عامين على بدء أسعار النفط بالتراجع وشهد نمو الاقتصاد السعودي يتباطأ ملحوظا. وكان ذلك على خلفية ترشيد الاستثمار الحكومي وتباطؤ نمو الائتمان وشح السيولة في ظل تراجع نمو الودائع وارتفاع نشاط إصدار أدوات الدين. فقد اتخذت السلطات العديد من الخطوات لمواجهة اتساع العجز المالي كترشيد الإنفاق وتطبيق سياسة التشديد المالي. وقد تمثلت تلك الخطوات بتجميد رواتب وامتيازات القطاع الحكومي وخفض الدعم على البنزين والخدمات وتقليل حجم المشاركة الاستثمارية ورفع المزيد من الإيرادات غير النفطية من خلال زيادة الضرائب وتطبيق برامج الخصخصة. إذ تمثل هذه الخطوات وغيرها من الإجراءات التي أقرتها السلطات من أجل إعادة هيكلة الاقتصاد وتحقيق التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية. كما رجعت السعودية للعام 2030. وتوقع أن تحقق السلطات بعض أهدافها المحددة مستقبلا. كما نرى أن الاقتصاد سيستمر في تسجيل نمو ولكن باعتدال خلال العام 2018 وذلك بدعم من ارتفاع أسعار النفط وتعافي ثقة المستهلك والمستثمر.

القطاع الخاص

من المتوقع أن يسجل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتباطؤا ملحوظا خلال العام 2016 ليصل إلى 1.2 بالمئة من 3.5 بالمئة في العام 2015 وذلك وسط استمرار الحكومة بخفض الإنفاق الرأسمالي وضعف إنفاق المستهلك. كما من المتوقع أن يتراجع النمو غير النفطي أيضا بصورة ملحوظة في العام 2016 ليصل إلى 0.2 بالمئة على أساس سنوي من 3.1 بالمئة على أساس سنوي في 2015 وذلك تماشيا مع التزام السلطات بتنفيذ سياستها المالية المتشددة وتباطؤ القطاع الخاص نتيجة انخفاض الإنفاق في مبيعات التجزئة بالإضافة إلى تراجع في ثقة المستهلك. إذ من المحتمل أن يسجل الاقتصاد غير النفطي ركودا في حال أظهرت بيانات الربع الثالث من العام 2016 التي ستصدر قريبا نموًا سلبيًا فائيا على أساس ربع سنوي. إذ تراجعت العديد من مؤشرات نشاط القطاع البعب في العام 2016 كصفاة أجهزة نقاط البيع وأجهزة السحب النقدي الألي بالإضافة إلى نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ومؤشر مديري المشتريات. إلا أن مؤشر مديري المشتريات قد شهد بعض التقلبات على أساس شهري ولم يتراجع إلى أقل من مستوى 50 الذي يعكس تقصص في نشاط الأعمال. ومن المتوقع أن يتسارع النشاط مستقبلا خلال العامين 2017 و2018 وذلك إثر سداد الحكومة بعض المبالغ المستحقة وتماشيا مع ارتفاع نمو الودائع نتيجة ارتفاع أسعار النفط وإصدار السندات العالمية. ومن المحتمل أيضا أن ترتفع وتيرة الاقتراض على خلفية ارتفاع تدفقات الودائع. وتوقع أن يصل النمو غير النفطي إلى 0.8 بالمئة و1.9 بالمئة خلال العام 2017 والعام 2018 على التوالي.

واستمر قطاع النفط في الوقت نفسه بالنمو

بهدف تعريفهم بالمنتجات والخدمات المصرفية

«الوطني» يقدم دورة «تعرف على مصرفك» لموظفي قطاع النفط



فوز الفليج منوطا مندربي شركة نفط الكويت وموظفي بنك الكويت الوطني

العلاقة فيما بين بنك الكويت الوطني وعملاء القطاع النفطي. واعرب الفليج عن ايمانه الشديد بالأهمية القصوى للتعليم والتدريب المواصلة للنجاح في قطاع أعمال النفط والغاز الكويتي، كما لفت إلى أن بنك الكويت الوطني يعتبر تدريب الكوادر الوطنية العاملة جزءا هاما من المسؤولية الاجتماعية للبنك. وقد قام بتوزيع فريق عمله في البنك على عدة مواقع جغرافية متفرقة على امتداد الكويت وتمكن من مساعدة شركات النفط

شاركا بتدخيت من شركة نفط الكويت في دورة «تعرف على مصرفك» التي أقيمت مؤخرا في البنك. وقال يتمثل الهدف الأساسي للدورة في تعزيز مهارات التواصل في مجال العمل من خلال نقل المعرفة المصرفية والمالية، مشيرا إلى أن مشروع «تعرف على مصرفك» قد ساعد على تطوير المعرفة التجارية والمالية للمتدربين، بما يعمل بالتالي على تعزيز قدراتهم على التواصل في مجال العمل وتقوية

قدم بنك الكويت الوطني دورة مصرفية توجيهية بعنوان «تعرف على مصرفك»، للموظفين العاملين في قطاع النفط والغاز وذلك بهدف تعريفهم بالمنتجات والخدمات المصرفية الجديدة المتوفرة حاليا، إلى جانب العمليات المصرفية اليومية..

وقام المدير التنفيذي في إدارة النفط والغاز في بنك الكويت الوطني، فوز الفليج، بتكريم اثنين من موظفي شركة نفط الكويت، وهما عبد الله السلطان وسعد العازمي، والذين